مركز الجزيرة للدراسات
ALJAZEERA CENTRE FOR STUDIES

تقارير

دوافع الدور الإماراتي في الحرب اليمنية ومخاطره

علي الذهب*

10 يوليو/تموز 2017

Al Jazeera Centre for Studies
Tel: +974-44663454
jcforstudies@aljazeera.net
http://studies.aljazeera.net

الإمارات تلعب ورقة الانفصاليين في جنوب اليمن (الأوروبية)

مقدمة

تتقاسم دولة الإمارات العربية المتحدة، والمملكة العربية السعودية، النصيب الأكبر من أعباء الحرب الدائرة في اليمن، ضمن تحالف عسكري يضم عشر دول، وتُناط بكل من السعودية والإمارات، تحديدًا، أدوار مختلفة، في المهام، ومسارح العمليات، فيما تتفقان، ظاهريًّا، وبحسب ما هو معلن عنه، في الأهداف والغايات. لكن مع دوران عجلة الحرب، وفي الوقت الذي كان فيه الجيش السعودي يصارع على حدوده مع اليمن، أمام مقاتلي الحوثيين والجيش الموالي لهم، كانت وحدات عسكرية من الجيش الإماراتي، جنبًا إلى جنب المقاومة الشعبية والجيش الوطني المساندِ للرئيس عبد ربه منصور هادي في محافظات الجنوب، تتقدم بوتيرة عالية، بعد دخول قوات سودانية، وقوات دعم أخرى، جبهات القتال في هذه المناطق.

يغلب على الدور الإماراتي في هذه الحرب، تغليب مصالحه الخاصة على مصالح شركاء التعاون القائم، الذين لا تقل إسهاماتهم عمَّا تقدمه الإمارات، بما فيهم الطرف اليمني المعني بكل ما يجري على أرضه، والذي يعد المتحمل الرئيسي لتكاليف الحرب، والمتضرر الأول من فشلها في تحقيق الأهداف المتوخاة من خوضها.

فَقَدَ الإماراتيون ما يزيد عن مئة جندي وضابط، قضوا في اليمن "دفاعًا عن أرض الأجداد" كما يحلو للإماراتيين قول ذلك، وبذلوا الكثير من العتاد العسكري والدعم اللوجستي، وأسهموا في بناء قدرات الجيش والشرطة وتدريبهما، لكن ذلك لا يبرر تغليب مصالحهم الخاصة على المصالح المشتركة، وفرض أجندة قد تدفع مكونات التحالف إلى التقاتل بدعوى اعتبار حزب الإصلاح تنظيمًا إرهابيًّا أو رعاية انفصال الجنوب عن الشمال.

الأهداف الاستراتيجية من خوض الإمارات الحرب

لا شك أن هناك حسابات دولية وإقليمية تقف خلف الحرب المشتعلة في اليمن، سواء من قبل بعض دول التحالف العربي أو سواها، وقد أشار المبعوث الأممي إلى اليمن، إسماعيل ولد الشيخ، إلى أن أطرافًا إقليمية "تستغل الوضع في اليمن لبسط نفوذها في المنطقة"(1)، وبالتالي لا يمكن تصور جهود الإمارات، وإسهاماتها المادية والبشرية الكبيرة في هذه الحرب،

بأنها تهدف، بشكل حصري، إلى دعم السلطة الشرعية، دون تحقيق أهداف ومصالح خاصة بها؛ ولذلك فإن أقل ما يمكن تفسيره عن مقاصد الإمارات من هذه الحرب، ما ذهب إليه البعض، وهو "الوصول السهل إلى المحيط الهندي عبر ميناء عدن، الذي ينظر إليه كبار الساسة في الإمارات كامتداد طبيعي لميناء دبي"(2). إضافة إلى أن اليمن الجنوبي يُعدُّ اليمن المفيد؛ لأن موقعه مجد أمنيًّا وتجاريًّا، وخال من الصراعات المزمنة في اليمن الشمالي، ومنعت تجربته الاشتراكية حزب الإصلاح، الذي تعاديه الإمارات، من تشكيل نفوذ مماثل لنفوذه في الشمال.

تتمكن الإمارات بفضل سيطرتها على الموانئ الجنوبية لليمن من الإحاطة بعُمان، فتضعف موانئها التجارية، وتخصم من أهميتها السياسية في سياق التنافس بينهما الذي بلغ ذروته في الأزمة بين البلدين نتيجة إمساك مسقط، عام 2011، لشبكة تجسس داخل البلد تعمل لصالح (أبو ظبي)، ولم تنته الأزمة إلا بوساطة كويتية.

مع تجلِّي الكثير من شواهد النفوذ الإماراتي، سياسيًّا، واقتصاديًّا، وعسكريًّا، يتضح سعيها إلى تحقيق أكبر قدر من المكاسب الخاصة، وعلى نحو مطلق، بما يعزِّز طموحها السياسي، والاقتصادي، والعسكري، ودورها كقوة متنامية، ذات تطلع إقليمي، تسابق منافسيها نحو حقبة جديدة. وبناء على ذلك، فإن أبرز الأهداف الاستراتيجية، التي تسعى الإمارات إلى تحقيقها في اليمن ومن خلال اليمن، تتبلور فيما يلي(3):

1. تعزيز نفوذها الجيوسياسي المتنامي في ما وراء بحر العرب، حتى خليج السويس، شاملًا ذلك خليج عدن، وغربي المحيط الهندي، بما يحقق الآتي:
   أ. تقوية موقفها العسكري والاقتصادي في المنطقة، التي تشهد تنافسًا شديدًا مع إيران، والسعودية، وتركيا.
   ب. دعم مركزها السياسي في مجلس التعاون الخليجي، وجامعة الدول العربية، والعالم العربي السُّنِّي، في مواجهة السعودية، ومصر، وتركيا.
   ج. توسيع مشاركتها في مكافحة الإرهاب، بوصفها ورقة صعود إلى العالمية، وطريقًا مخمليًّا لكسب ود القوى الكبرى، وتبرئة ساحتها من التهم الموجهة إليها بشأن دعمها بعض الجماعات الإرهابية.

2. إرساء نظام اتحادي فيدرالي يمني من إقليمين أو ثلاثة، يحاكي، نسبيًّا، نظامها الاتحادي، في حال تعذر "ترتيب البلاد في دولتين منفصلتين على نحو ما كان قبل عام 1990"(4)؛ لتسخير الفوائد الجيوبوليتيكية للمناطق اليمنية الواقعة تحت نفوذها، خدمة لمصالحها في المنطقة، باستغلال التأثير الملحوظ لهذه المكاسب في مضمار التنافس الدولي، في إطار الشراكة، التي قسَّمت اليمن، فعليًّا، إلى مناطق نفوذ بينها وبين المملكة العربية السعودية (5)؛ وذلك من خلال ما يلي:
   أ. الاستغلال العسكري للمضائق، والجزر، والإطلالات البحرية المتعددة والمتنوعة.
   ب. السعي لإيجاد وضع خاص لميناء عدن، أو إلحاقه بموانئ دبي العالمية، من خلال إحياء اتفاقية تشغيله، التي ألغيت عام 2012(6).
   ج. التحكم في ستة قطاعات نفطية بحرية مغمورة، يقع ثلاثة منها قبالة السواحل اليمنية المشاطئة للبحر الأحمر، وثلاثة في خليج عدن، التي سبق أن منحت الحكومة اليمنية عام 2013، امتيازات التنقيب فيها لشركة توتال الفرنسية(7).
   د. إضعاف قوى ثورة 11 فبراير/شباط 2011، باستهداف حزب التجمع اليمني للإصلاح، بوصفه أبرز هذه القوى، فضلًا عن كونه، بحسب الرؤية الإماراتية، فصيلًا تابعًا للتنظيم الدولي للإخوان المسلمين، الذي أدرجته ضمن قوائم الإرهاب.

رغم أن هذه الأهداف تبدو عسيرة المنال، إلا أن الإمارات تمكَّنت، لتحقيقها، من اختراق بعض دول القرن الإفريقي، ودول غربي المحيط الهندي، التي تعاني ظروفًا سياسية واقتصادية مضطربة، محققة من وراء ذلك مكاسب وامتيازات استثمارية كثيرة في مجال النقل البحري، يصل بعضها إلى ثلاثين سنة قادمة.

الاستراتيجية المتبعة في تنفيذ الأهداف

اعتمدت الإمارات في هذه الحرب استراتيجية خاصة يمكن أن نطلق عليها "استراتيجية الهيمنة"، ولعل أقرب توصيف جزئي لها، أشار إليه، منذ وقت مبكر، أحد خبراء التحليل الاستراتيجي، بأنها "استراتيجية عسكرية أكثر عدوانية في جميع أنحاء الشرق الأوسط، في محاولة للحدِّ من الفوضى، التي أطلقتها الثورات العربية، التي بدأت في أواخر عام 2010"(8). وهذه الاستراتيجية، في ملمحها الخشن، تسعى إلى تحقيق مجموعة من الأهداف المشار إليها، وفقًا لمبدأ "المكاسب المطلقة" المتعارف عليه في مجال التعاون الدولي.

لقد بادرت الإمارات، بعد خروج مقاتلي الحوثيين والجيش الموالي لهم من عدن، إلى تحقيق قدر مرتفع من مكاسب التعاون العسكري القائم بينها وبين السعودية، وكذا الطرف اليمني المعني بهذا التعاون، ممثَّلًا بالسُّلطة، التي يمثلها الرئيس، عبد ربه منصور هادي، الذي حاول، مرارًا، إفشال سياسة الهيمنة الإماراتية في اليمن، التزامًا بمسؤوليته الوطنية والدستورية، والتقيد بحدود مكاسب هذا التعاون، التي لا ينبغي أن تتعدى مبدأ "المكاسب النسبية"، كأعلى حدٍّ مع شريكيه؛ لأن السماح بمبدأ "المكاسب المطلقة"، يُحدث خللًا في ميزان الشركاء، لاسيما في بيئة التعاون الدولي، التي يكتنفها التنافس، ولا تفارق أطرافها الريبة والشك؛ بفعل الخداع الذي قد يلجأ إليه بعض الشركاء(9)، وهو الحاصل، فعلًا، في هذا التحالف البادي أثره في التنافس بين الإمارات والسعودية، في مقابل مكاسب متدنية للطرف اليمني، الذي تكبله في مواجهتها، قيود مادية وأدبية.

أدوات وأساليب الاستراتيجية

تقوم الاستراتيجية الإماراتية على مجموعة من الأدوات والأساليب، الرامية إلى تحقيق الأهداف، والغاية النهائية من مشاركة قواتها في الحرب اليمنية. وتتضح هذه الأدوات والأساليب فيما يلي:

أولًا: أدوات الاستراتيجية

تتخلص أدوات الاستراتيجية في الآتي:

1- أدوات النفوذ الخشنة

يتجلى ذلك في بعدين، هما:

- **القوة العسكرية في إطار دعم السلطة الشرعية**

تتيح الحروب فرض إرادة الطرف القوي لتحقيق أهدافه وغاياته. وفي ضوء مفهوم الأمن الخشن تعد القوات المسلحة أداة لفرض هذه الإرادات. ومنذ عام 1991 انتهجت الإمارات هذا المسلك بانخراطها في عدد من الحروب التي نشبت في الشرق الأوسط، بمعية الجيش الأميركي، باستثناء غزو العراق عام 2003، في خطوة تُمازِج فيها الإمارات بين القوة

الصلبة والقوة الناعمة التي تتمتع بها، بوصفها الدولة العربية الوحيدة، التي تنخرط قواتها في مجال العمل الإنساني، ودعم العمليات العسكرية، التي تنفذها القوات الأميركية وقوات حلف الأطلسي(10).

على هذا النحو، يبرز دور الإمارات في الحرب الناشبة في اليمن. فحتى أغسطس/آب 2015، كان نحو 2800 جندي إماراتي من القوات الخاصة والعاملين في الخدمات اللوجستية، يتخللهم بضع مئات من الجنود السعوديين، متمركزين في عدن(11)، فيما بلغ عدد الجنود الإماراتيين في اليمن، بشكل عام، حتى سبتمبر/أيلول 2017، نحو أربعة آلاف جندي(12)، يجري استبدالهم بين وقت وآخر(13). وتكشف مجريات الحرب أن الجزء الأكبر منهم ينتشرون في عدن ولحج، فيما تنتشر أعداد محدودة في مناطق بحضرموت، وشبوة، وأبْيَن، ومأرب، وباب المندب، والمخاء، جنبًا إلى جنب قوات من الجيش الوطني والمقاومة الشعبية، وقوات من الجيش السوداني، وعدد من ضباط وضباط الصف من الجيش السعودي.

على صعيد القوات الجوية، دفعت الإمارات بنحو ثلاثين طائرة مقاتلة، لتحتل المركز الثاني بعد السعودية، في عدد الطائرات المشاركة، والمهام المنفَّذة، ومهام أخرى نُفِّذت مع الطيران الحربي القطري من طراز "سي-17" و"سي-130"، أثناء استئناف عمل وتأمين الرحلات الجوية المدنية والإنسانية إلى مطار عدن(14). ومع تعطُّل قدرات القوات الجوية اليمنية ودفاعاتها في المناطق الخاضعة للانقلابيين، وعدم إعادة بناء وتأهيل ما دُمِّر منها في المناطق المحررة، لا يزال الطيران الحربي الإماراتي والسعودي، يفرضان سيادة مطلقة على المجال الجوي اليمني.

على الصعيد البحري والساحلي، دفعت القوات البحرية الإماراتية، بعدد من القطع البحرية المحمَّلة بالعتاد العسكري إلى عدن، مثل: سفن إنزال الدبابات، والسفن الحربية البرمائية، بما فيها سفينة "سويفت" اللوجستية، من طراز "2 (إتش إس في-2)"، التي كانت فيما سبق ضمن تشكيل القوات البحرية الأميركية(15)، وقد تعرضت في أكتوبر/تشرين الأول 2016، لقصف صاروخي قبالة الساحل الغربي لليمن، من قبل عناصر من القوات البحرية في الجيش اليمني الموالي للحوثيين. كما دفعت بعدد من قطعها البحرية إلى سواحل مدينة المكلا بمحافظة حضرموت؛ لإسناد مقاتلي النخبة الحضرمية، أثناء تحرير المدينة من قبضة مقاتلي جماعة أنصار الشريعة التابعة لتنظيم قاعدة الجهاد في جزيرة العرب، في أبريل/نيسان 2016، ودعمت، بالمثل، قوات النخبة الشبْوِيَّة، التي انتشرت في ديسمبر/كانون الأول 2016، على طول ساحل المحافظة؛ لتأمين الشركة اليمنية للغاز الطبيعي المسال، الواقعة بمنطقة بلحاف(16).

مع مرور الوقت، أصبحت السواحل اليمنية، وبعض الجزر، على طول بحر العرب، وخليج عدن، والبحر الأحمر، حتى ميناء المخاء، تحت السيطرة والإشراف الفعلي للقوات الإماراتية، ولا تزال كذلك حتى اللحظة؛ حيث توقفت العمليات العسكرية للتحالف، عند ميناء المخاء، منذ مطلع مايو/أيار 2017، في ظل نفوذ غير متكافئ بين سلطة الرئيس هادي وسلطة القيادة العسكرية الإماراتية.

- **القوة العسكرية في إطار الحرب على الإرهاب**

مثَّل التعاون على مكافحة الإرهاب، أداة أخرى لتحقيق الأهداف الاستراتيجية للإمارات؛ حيث تخطَّى وجود قواتها في اليمن، تحقيق الأهداف المعلنة لعملية عاصفة الحزم، إلى تعقب عناصر القاعدة في معاقلهم، وليس إخراجهم من المدن، التي يسيطرون عليها فقط، ومع ذلك فقد يقال: إن الأمر يدخل في صميم تمكين السلطة الشرعية من هذه المناطق وتعزيز نفوذها فيها. لقد تجلَّى ذلك من خلال مشاركتها القوات الأميركية في العملية العسكرية الموسومة بـ"أسود البحر"، التي

استهدفت بلدة يكلا بمحافظة البيضاء، في 29 يناير/كانون الثاني 2017، التي خلَّفت، للأسف، ضحايا مدنيين، بينهم طفلة وبضع نساء(17)، مع أن هذه المناطق تشهد مواجهات مسلحة ضارية بين مقاتلي الحوثيين والمقاومة الشعبية. وعلاوة على ذلك، قامت بإعداد قوات جنوبية ذات مهام خاصة، ودعمها بالمعدات اللازمة لمواجهة تنظيم القاعدة في بعض المحافظات الجنوبية(18).

سيكون من المهم الإشارة إلى أن دور الإمارات في محاربة الإرهاب، ظل لفترة طويلة قبل الحرب اليمنية، محلَّ شك من قبل الأميركيين؛ فبحسب ما أفاد به أحد خبراء مكافحة الإرهاب الأميركيين لوكالة أنباء رويترز، في منتصف عام 2016، "أن البعض في الحكومة الأميركية لم يكن يصدِّق، في البداية، جدية وقدرة الإمارات على مكافحة الإرهاب"(19)، لكن، على ما يبدو، أن الفرصة أضحت مواتية لها لتبديد هذه النظرة، فضلًا عن كونها مبرِّرًا للوصول إلى الخصوم والمناوئين لسياستها في اليمن، على غرار مشجب "أخطاء النيران الصديقة"، التي قتلت وتقتل الكثير من قادة وجنود الجيش الوطني والمقاومة الشعبية، في مأرب، ولحج، وتعز، ممن يتخذون مواقف مناوئة لسياستها، التي تنتهك بعض الثوابت الوطنية، مثل: وحدة التراب، واستقلالية القرار، وممارسة أعمال السيادة على الأرض اليمنية.

2- أدوات النفوذ الناعمة

تتمثل هذه الأدوات بالآتي:

- **مراكز النفوذ الموالية**

سعت الإمارات، منذ وقت مبكر، إلى إيجاد زعامات وقوى سياسية بديلة للقوى المناوئة لهيمنتها في الجنوب، ودعم قوى أخرى سابقة مناوئة للرئيس هادي، الذي ساءت علاقته بقيادتها السياسية، بعد تنحيته خالد بحاح من منصبه، الذي كان يشغل منصبي رئيس الحكومة ونائب الرئيس حتى أبريل/نيسان 2016، وذلك على خلفية تجاوزات تمس مركز وسلطة الرئيس هادي، وتقليصًا لنفوذ الإمارات، التي حاولت استغلاله لمصالحها(20). وبالمثل، ولأسباب مشابهة، أقال الرئيس هادي محافظ عدن، عيدروس الزبيدي، ووزير الدولة، المسؤول عن قوات الحزام الأمني في عدن، هاني بن بريك، أواخر أبريل/نيسان 2017، بعد أن صارا أداتين طيعتين بيد القيادة الإماراتية، لم يستطع هادي، بوجودهما الاستقرار في عدن، ثم كانت آخر إطاحة بمراكز النفوذ الإماراتي، قرارات الرئيس هادي بتنحية بعض المحافظين، مثل محافظي حضرموت، وشبوة، وأبين، الذين شملهم تشكيل المجلس الانتقالي الجنوبي الانقلابي، أو باركوا ذلك.

استثمارًا لهذا النفوذ، صعَّدت الإمارات هجومًا شرسًا ضد الرئيس هادي، عن طريق الحراك الجنوبي الانفصالي، وحشدت قادة عسكريين وسياسيين من المناوئين له، ممن يقيمون في الإمارات ومن دول أخرى، وكذا آخرين من الداخل، فتبلور هذا الجهد في الإعلان عن تشكيل المجلس الانتقالي الجنوبي، المشار إليه سلفًا، والمعلن عنه في مايو/أيار 2017؛ لإدارة المحافظات الجنوبية، برئاسة المحافظ المُقال وعضوية عدد من القادة السياسيين والعسكريين، ليبدو الأمر كما لو أنه انقلاب ناعم تديره وتدعمه القيادة الإماراتية، التي التزمت الصمت المريب، فيما ذهب بعض المحللين إلى القول بأنه محاولة عاجلة للاقتراب أكثر من نهاية الحرب في محافظات الجنوب تحديدًا، للمضي في تقرير مصيرها بالانفصال التام، وما يترتب عليه من ضمان للأهداف الإماراتية، التي تثابر لأجلها بشتى الوسائل(21).

مع استفراد القوات الإماراتية بمدينة عدن، بمعية المئات من المرتزقة الكولومبيين، الذين تلقوا تدريبات مختلفة في قاعدة زايد العسكرية، ضمن مشروع بدأته الإمارات عام 2010(22)، ومشاركة متواضعة للقوات البرية السعودية، وانخراط قوات سودانية؛ أدمجت عناصر قيادية سلفية موالية للإمارات داخل قوات الحزام الأمني، الذي تشكَّل في هذه الظروف،

فتصاعد دور الجماعة السلفية الموالية لها، تمهيدًا لاستغلالها في أدوار مستقبلية، ضمن أحزاب سياسية قد تشهدها الساحة الجنوبية، لتعمل كندٍّ سياسي لحزب التجمع اليمني للإصلاح، وحزب الرشاد السلفي القريب منه، اللذين لا وفاق يُذكَر بينهما وبين الإمارات، رغم ما تبديه قيادتا هذين الحزبين من مرونة تجاهها. وقد لوحظ أنه منذ أن سيطرت القوات الإماراتية على عدن، يواجه حزب الإصلاح هجمة شرسة، طالت قياداته، وقواعده، ومقراته، دون سواه من الأحزاب، مثل حزب المؤتمر الشعبي العام، الذي يتزعمه حليف الحوثيين في الحرب، الرئيس السابق، علي صالح.

في ذات الاتجاه، يُلمَس، بحسب ما يثار داخل حزب المؤتمر الشعبي العام، دور الإمارات في إبراز العميد أحمد علي صالح، النجل الأكبر للرئيس السابق، الذي يقيم، حاليًّا، على أراضيها، والواقع تحت طائلة قرار مجلس الأمن 2216 لعام 2015، وذلك بقصد ترتيب إعادته إلى السلطة ضمن عملية سياسية مرتقبة(23)، ليلتحق الكثير من رموز النظام السياسي المنهار بفعل ثورة فبراير/شباط 2011، بالذين تسلَّلوا إلى صفوف السُّلطة الشرعية، وباتوا، عمليًّا، متحكمين في أهم مراكزها، كحال رئيس الحكومة الحالي، القيادي في المؤتمر الشعبي، أحمد بن دغر.

- **الآلة الإعلامية الموجهة**

في السياق العام للحرب، لعبت الآلة الإعلامية الإماراتية دورًا بارزًا في توجيه متابعي الأحداث نحو الأهداف، التي أعلن عنها التحالف العربي، وقد حُشد في سبيل ذلك مجموعة من الحيل الإعلامية، التي عادة ما توظَّف في كثير من الحروب، ولعل من أبرز ذلك ما يلي:

صرف الأنظار عن الأهداف الاستراتيجية

وقع متابعو الأحداث، من اليمنيين وغيرهم، في شراك ما يصدر عن الإعلام المساند للتحالف العربي عمومًا، والإعلام الإماراتي خصوصًا، الذي خاطب مشاعرهم القومية، وهو يثير لديهم نشوة الاعتزاز والفخر، حين يتردد على المسامع أن الجيش الإماراتي وغيره من جيوش دول التحالف جاؤوا "للدفاع عن أرض الأجداد"، في إشارة إلى أصول حكام الإمارات من آل زايد، التي تعود إلى محافظة مأرب التاريخية(24)، فضلًا عن القول: إن الحرب تستهدف النفوذ الإيراني في المنطقة، الذي يمثِّله، في اليمن، المتمردون الحوثيون.

في هذا الاتجاه، كانت الأهداف المعلنة للتحالف، لصيقة بأغلب الأخبار، التي تتناول أحداث الحرب، إلا أن أيًّا من تلك الأهداف لم يتحقق، رغم مرور أكثر من عامين؛ إذ ما زال الانقلاب قائمًا، ولم تتمكن مؤسسة الرئاسة والحكومة الشرعية من إيجاد موطئ قدم آمن لممارسة مهامها، أما ما تحقق، فعلًا، فإنما يصب في أجندات قطبي التحالف، وبدرجة أولى دولة الإمارات، التي تعد الصوت الأعلى في محافظات الجنوب.

إيجاد منطقة ظلام معلوماتي

لتحقيق بعض الأهداف الاستراتيجية، اكتنف الغموض المتعمد والسرية التامة، الكثير من الأحداث المأساوية، التي رافقت الحرب؛ بفعل ضربات طيران التحالف، أو إفراغ محافظات الجنوب من الوجود الشمالي، الذي كان طاغيًا فيها؛ فحالت منطقة الظلام المعلوماتي هذه دون إيجاد تفسير واضح لتلك الأحداث، وتحديد من يقف وراءها، لكن، عادة، كان أغلبها يشير إلى الإمارات، اعتمادًا على قرائن مفسرة، لا معلومات أو أدلة متاحة.

من أبرز ما يمكن الاستشهاد به، الاستهدافات المتكررة للطيران على معسكرات الجيش المساند للشرعية ومقاتلي المقاومة الشعبية، التي كان أولها استهداف معسكر في منطقة العَبر بحضرموت، في يوليو/تموز 2015، مخلِّفًا وراءه أكثر من سبعين قتيلًا، ينتمي أغلبهم إلى قوى 11 فبراير/شباط 2011(25). وعلى نحو ذلك مسألة المعتقلات الإماراتية بعدن والمكلا بحضرموت، التي يُتَّهم فيها، إلى جانب الإمارات، قوات الحزام الأمني المدعومة منها، وهي مسألة ظلت طيلة عامين في منطقة الظلام المعلوماتي المصطنعة؛ لارتباط ذلك بالأهداف الاستراتيجية للإمارات، وأهداف القوى الداخلية الموالية لها، ولربما كان جانب من هذا التعتيم ضمن خطط القتال لدى قيادة التحالف العربي(26).

- **المال السياسي**

لم يُتَح، حتى الآن، الكشف عن دور المال والامتيازات، التي تقدمها الإمارات لشخصيات عسكرية، أو سياسية، أو إعلامية، أو نحو ذلك، ممن يجري توظيفها كأذرع نفوذ في معركتها ضد المناوئين لمشاريعها في اليمن، وذلك على نحو ما كشفت عنه تقارير دولية من ممارسات مماثلة لها في ليبيا، لكن الملاحظ من تردد بعض أعضاء المجلس الانتقالي الجنوبي ومحافظي المحافظات، على (أبو ظبي)، والحفاوة البالغة، التي يُقابَلون بها، التي لم يحظَ بها الرئيس هادي نفسه، أنها تشير، بما لا يدع مجالًا للشك، إلى أن الإمارات التي استعملت المال في كسب الولاءات في ليبيا لن تتصرف بخلاف ذلك في اليمن.

ثانيًا: أساليب الاستراتيجية

كشفت بعض المواقف والوقائع الصاخبة، التي جمعت بين طرف الشرعية، التي يمثِّلها الرئيس هادي، والطرف الإماراتي، حجم الاحتقان الناشئ عن تعارض المصالح بينهما؛ جرَّاء ما تمارسه الإمارات من أعمال تستهدف إضعاف موقف الرئيس هادي في المحافظات المحرَّرة، وردَّة فعله إزاء ذلك. ولا تخرج الممارسات الإماراتية الموجهة ضد الرئيس هادي وحكومته، عن أن تكون وسائل مدروسة لتنفيد أهداف محددة.

يمكن الإلمام ببعض هذه الأساليب من خلال النقاط التالية:

1- التركيز على إضعاف موقف الرئيس هادي وحكومته، من خلال ما يلي:
   - خلق ظروف غير آمنة في مدينة عدن، تحول دون استقرار الرئيس وحكومته فيها.
   - التمادي في الحطِّ من مكانة الرئيس، والإعلاء من شأن مناوئيه العسكريين والسياسيين(27).
   - تشجيع التمرد على الرئيس، وتعريض حياته للخطر(28).
   - تقييد صلاحيات الرئيس، والتدخل في قراراته، في العزل والتعيين(29).
2- دعم النزعة الانفصالية، التي تهدد الوحدة الوطنية لليمن.
3- استقطاب قادة عسكريين وزعماء سياسيين بمعايير جهوية وسياسية.
4- الاهتمام المفرِط بجزيرة سقطرى، ومنح سكانها امتيازات خاصة داخل الأراضي الإماراتية.
5- كسب ولاء الجماعات السلفية المنخرطة في المقاومة الشعبية في مدينة تعز الشمالية.
6- التركيز على تموضع القوات الإماراتية في المناطق الساحلية، والجزر، ومضيق باب المندب.

تعتقد القيادة الإماراتية أن تَوَغُّلَها في مدن الجنوب، وتَغَوُّلَها في مواجهة مناوئيها من القوى السياسية الداعمة للسلطة الشرعية، أمر مرضيٌّ عنه شعبيًّا، وليكن ذلك، على الأقل، في محافظات: عدن، ولحج، والضالع. وأن ذلك السلوك سيُعلي من مكاسبها، ويعزز نفوذها جنوبي البحر الأحمر وخليج عدن، إلا أنه، وعلى افتراض وقوعه، لن يُكتب له البقاء؛ إذ من المعلوم أنه مهما كانت خسائر المتحالف مع أي بلد، فلن يُسمح له بتجاوز حدود المصالح الوطنية، ولعل تجربة الاستعمار البريطاني في الجنوب اليمني (1839-1967)، والتدخل المصري في الشمال (1962-1967)، مع مراعاة الفارق بينهما، أوضح مثالين، وأقوى عبرتين لمن يعتبر، رغم الخسائر الفادحة، التي لحقت بكل منهما.

حتى الآن، تتعرض الإمارات لقدر كبير من اللوم؛ بسبب إخفاق التحالف في تحقيق أهدافه، وممارساتها غير المقبولة، بناء على دورها المغاير، الذي يشرد بعيدًا عن جميع الحلفاء. وبناء على ذلك، يشار إلى أن سياستها تمثل عقبة أمام الحسم العسكري، أو التسوية السياسية العادلة، لكنها تحاول مواجهة ذلك بإثبات حُسن النية، وهي تتولى، مثلًا، قيادة العمليات العسكرية في الساحل الغربي لليمن، وتحرز تقدمًا ملحوظًا فيه، غير أنه يعتري ذلك النشاط، بعض التوجهات الخطرة داخليًّا، مثل: الطابع المناطقي للتشكيلات المقاتلة، التي يغلب عليها المناطقية والمذهبية؛ فمعظم القادة والمقاتلين من محافظات الجنوب، وهو إفراز طبيعي لدورها في تشكيل تلك القوى وإدارة مجريات الحرب؛ إذ لم يتح المجال لأي شمالي للانخراط في الجيش المكون في الجنوب، خلافًا لما يجري في قوات الشرعية في الشمال؛ وبالتالي، فإن القوات التي تتقدم على الساحل الغربي تحت قيادة عسكرية إماراتية، أضفت على الحرب طابعًا مذهبيًّا وجهويًّا، وسيزداد ذلك كلما تقدمت شمالًا باتجاه مناطق الهضبة الزيدية.

في الآفاق المنظورة لتداعيات الدور الإماراتي في الحرب، ثمة ما يشير إلى أن دورها بات خطرًا على السلطة الشرعية، من خلال مساعيها للإطاحة، بالرئيس هادي، ما قد يؤدي إلى زعزعة استقرار اليمن ووحدة ترابه، وانعكاس ذلك على محيطه الإقليمي، لاسيما في ظل تنامي نزعات مناطقية جنوبية تستقوي بالآلة العسكرية، التي أسستها ودعمتها الإمارات داخل محافظات الجنوب، الواقعة خارج السيطرة الحقيقية للسلطة الشرعية، لتتحول البلاد إلى كانتونات مشيخية تُذكِّر بعهد الاحتلال البريطاني. وعلى النقيض من ذلك قد تتعرض هذه المناطق، مجددًا، إلى اجتياح شمالي وفق تحالفات جديدة، بدعوى الحفاظ على الوحدة الوطنية، مع تصاعد نشاط جماعات القاعدة وفروعها، التي يزداد حضورها مع ضعف مركز الدولة وتجزُّء سلطاتها.

في إطار العلاقة بين قطبي التحالف، ثمة من يرى أنه قد تدفع الأطماع الإماراتية المتزايدة نظيرتها السعودية إلى نقطة حرجة يسقط فيها التحالف القائم، وتسقط فيها كل المنجزات، التي حققها أطراف التحالف، لاسيما إذا ما ازدادت أزمة الحصار المفروض على قطر تعقيدًا، قد يكون من تداعياته حدوث مستجدات مفاجئة ينفرط معها عقد التحالف؛ وبالتالي لن يخدم ذلك سوى المتربصين بالتحالف داخل اليمن وخارجه.

أمام ما تواجهه الإمارات من سخط شعبي عارم في محافظات الشمال، وهيمنتها المرفوضة في محافظات الجنوب من قبل أطراف جنوبية فاعلة، يبدو أن ما ذهب إليه، العام الماضي، أحد المحللين الغربيين في شؤون الشرق الأوسط، والمتخصص في شؤون الخليج، يقترب من التحقق، وهو أن الإماراتيين باتوا مدركين أنهم في مأزق، وأن شأنهم، في ذلك،

شأن من دخل حربًا دون استراتيجية خروج واضحة المعالم؛ ولذلك فالخيار الأنسب لهم، الآن، أنهم مثلما أحسنوا حساب التكلفة، ينبغي عليهم التفكير، جيدًا، في كيفية التقليل من الخسائر، والتوقيت المناسب للقيام بذلك(30).

---

* *علي الذهب- خبير في الشؤون الاستراتيجية اليمنية*

مراجع

1- ورد ذلك في الكلمة، التي ألقاها ولد الشيخ في افتتاح منتدى الدوحة، في منتصف مايو/أيار 2017، (تاريخ الدخول: 16 يونيو/حزيران 2017).
http://mosnad.com/news.php?id=2358

2- Law, Bill, "What exactly is the UAE doing fighting a war in Yemen?", 16 March 2016, (Visited on 14 June 2017):
http://www.middleeasteye.net/columns/what-exactly-uae-doing-fighting-war-yemen-1962079353

3- أثيرت بعض هذه الأهداف، بكل وضوح، على لسان محمد بن زايد، ولي عهد (أبو ظبي)، وأنور قرقاش وزير الدولة للشؤون الخارجية، للمزيد، يُنظر الرابط، (تاريخ الدخول: 14 يونيو/حزيران 2017):
http://elaph.com/Web/News/2015/9/1037016.html

4- Law, "What exactly is the UAE doing fighting a war in Yemen?", Op, Cit.

5- أولريخسن، ك. كوتس، "الإمارات العربية: تحولات القوة والدور"، مركز الجزيرة للدراسات، 8 يونيو/حزيران 2017، (تاريخ الدخول: 15 يونيو/حزيران 2017):
http://studies.aljazeera.net/ar/reports/2017/06/170608103329366.html

6- Law, "What exactly is the UAE doing fighting a war in Yemen?", Op, Cit.

7- العبسي، محمد، "سري للغاية: سباق توتال والحوثيين للسيطرة على أكبر وأنجح قطاع نفطي في اليمن"، 19 سبتمبر/أيلول 2014، (تاريخ الدخول 15 يونيو/حزيران 2017).
http://mohamedalabsi.blogspot.com.eg/2014/12/blog-post_19.html

8- Hager, Emily B; Mazzettinov, Mark, "Emirates Secretly Sends Colombian Mercenaries to Yemen Fight", 25 November 2015, (Visited on 14 June 2017):
https://www.nytimes.com/2015/11/26/world/middleeast/emirates-secretly-sends-colombian-mercenaries-to-fight-in-yemen.html

9- مصباح، عامر، نظرية العلاقات الدولية: الحوارات الدولية الكبرى، (دار الكتاب الحديث، القاهرة، 2008)، ط1، ص257.

10- أولريخسن، "الإمارات العربية: تحولات القوة والدور"، مرجع سابق.

11- نايتس، مايكل؛ وميلو، ألكسندر، "الجهود الحربية السعودية الإماراتية في اليمن (الجزء الأول): عملية "السهم الذهبي" في عدن، مثالًا"، 10أغسطس/آب 2015، معهد واشنطن لسياسة الشرق الأدنى، (تاريخ الدخول: 14 يونيو/حزيران 2017):
http://www.washingtoninstitute.org/ar/policy-analysis/view/the-saudi-uae-war-effort-in-yemen-part-1-operation-golden-arrow-in-aden

12- ورد ذلك في تصريح صحفي لقائد قوات التحالف العربي في مأرب، العميد الإماراتي علي الكعبي، في سبتمبر/أيلول 2015، متاح على الرابط، (تاريخ الدخول: 16 يونيو/حزيران 2017):
https://arabic.rt.com/news/794048-%D8%A7%D9%84%D9%8A%D9%85%D9%86-%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%AD%D8%A7%D9%84%D9%81-%D8%AD%D8%B1%D8%A8-%D8%B5%D9%86%D8%B9%D8%A7%D8%A1-%D8%A7%D9%84%D8%AD%D9%88%D8%AB%D9%8A%D9%88%D9%86-/%D8%A3%D8%AE%D8%A8%D8%A7%D8%B1-%D8%A7%D9%84%D9%8A%D9%85%D9%86

13- للمزيد، يُنظر الرابط، (تاريخ الدخول: 16 يونيو/حزيران 2017):
http://www.alittihad.ae/details.php?id=104771&y=2015

14- نايتس، مايكل؛ و ميلو، الكسندر، "الجهود الحربية السعودية الإماراتية في اليمن (الجزء الأول)"، مرجع سابق.

15- المرجع السابق.

16- إنيجل، أندرو، "إعادة تقييم الحرب الأهلية في اليمن"، معهد واشنطن لسياسة الشرق الأدني، (تاريخ الدخول: 17 يونيو/حزيران 2017):
http://www.washingtoninstitute.org/ar/policy-analysis/view/reassessing-the-civil-war-in-yemen

17- المرجع السابق.

18- المرجع السابق.

19- للمزيد، ينظر، "رويترز: الجيش الإماراتي يثبت قوته بالحرب على الإرهاب باليمن"، 29 يونيو/حزيران 2016، (تاريخ الدخول: 16 يونيو/حزيران 2017):
http://www.skynewsarabia.com/web/article/853535/%D8%B1%D9%88%D9%8A%D8%AA%D8%B1%D8%B2-%D8%A7%D9%84%D8%AC%D9%8A%D8%B4-%D8%A7%D9%84%D8%A7%D9%85%D8%A7%D8%B1%D8%A7%D8%AA%D9%8A-%D9%8A%D8%AB%D8%A8%D8%AA-%D9%82%D9%88%D8%AA%D9%87-%D8%A8%D8%A7%D9%84%D8%AD%D8%B1%D8%A8-%D8%A7%D9%84%D8%A7%D9%95%D8%B1%D9%87%D8%A7%D8%A8-%D8%A8%D8%A7%D9%84%D9%8A%D9%85%D9%86

20- للمزيد حول أسباب التنحية، ينظر الرابط، (تاريخ الدخول: 16 يونيو/حزيران 2017):
http://www.yemen-24.com/news26010.html

كما برر الرئيس هادي هذا القرار بسبب إخفاق الحكومة في أدائها، ينظر الرابط، (تاريخ الدخول: 17 يونيو/حزيران 2017):

https://arabic.rt.com/news/817674-%D9%87%D8%A7%D8%AF%D9%8A-%D9%8A%D9%88%D8%B6%D8%AD-%D8%A3%D8%B3%D8%A8%D8%A7%D8%A8-%D8%A5%D9%82%D8%A7%D9%84%D8%A9-%D8%A8%D8%AD%D8%A7%D8%AD-%D9%88%D8%AA%D8%BA%D9%8A%D9%8A%D8%B1%D8%A7%D8%AA-%D9%85%D8%B1%D8%AA%D9%82%D8%A8%D8%A9-%D9%81%D9%8A-%D8%AD%D9%83%D9%88%D9%85%D8%A9-%D8%A8%D9%86-%D8%AF%D8%BA%D8%B1/

21- عقب الإعلان عن المجلس الانتقالي الجنوبي، قال وزير الدولة للشؤون الخارجية الإماراتي، أنور قرقاش: إن الادّعاء بوجود مصالح إماراتية ذاتية، كالحصول على ميناء، أو بناء قاعدة عسكرية، وغير ذلك، جحود لا يدرك توجه الإمارات في هذه الحرب، ينظر الرابط، (تاريخ الدخول: 17 يونيو/حزيران 2017):

http://almawqea.net/news/19814#.WURT8jdLfIU

22- Hager, Mazzettinov, "Emirates Secretly Sends Colombian Mercenaries to Yemen Fight", Op Cit.

23- للمزيد، ينظر الرابط، (تاريخ الدخول: 16 يونيو/حزيران 2017):

http://www.almethaq.net/news/news-50681.htm

24- حرص الإماراتيون على أن تكون لهم مشاركة ميدانية في محافظات الشمال، رغم اقتصار مشاركتهم على الجنوب، لكن هذه المشاركة لم تكن سوى في مأرب، ثم مع نهاية عام 2016 أشرفوا على تقدم المقاومة الجنوبية في الساحل الغربي، وقد عرضت وسائل التلفزة أفرادًا من الجيش الإماراتي يرفعون علم دولتهم عند سد مأرب، الذي أسهمت في إعادة بنائه الإمارات في عهد الشيخ زايد، في ثمانينات القرن الماضي.

25- للمزيد حول تفاصيل الحادث، ينظر الرابط، (تاريخ الدخول: 17 يونيو/حزيران 2017):

http://thenewkhalij.org/node/17160

26- أثيرت مسألة المعتقلات مطلع عام 2017، بعد خروج عدد ممن وقعوا ضحايا تهم كيدية أو اشتباه بأنهم مقاتلون تابعون للحوثيين والقاعدة، على إثر اضطلاع الإماراتيين بإدارة هذه المعتقلات، بالتعاون مع السلطات المحلية في مدينتي عدن، والمكلا بحضرموت. ثم استئنف الجدل حولها بعد أن نشرت منظمة سام للحقوق والحريات، التي تقع بجنيف، بيانًا بثته قناة الجزيرة، في 25 مايو/أيار 2017تناول السجون والمعتقلات في اليمن. وقد وقف الباحث على حالة منها، وسبق أن أثارها في صفحته على موقع التواصل الاجتماعي فيسبوك، في يناير/كانون الثاني 2017، وتبيَّن له بعد خروج تلك الحالة، أن التواصل بقصد الإفراج عنها، جرى مع ضابط إماراتي يشرف، شخصيًّا، على سجن بالمكلا. للمزيد حول السجون. ينظر الرابط، (تاريخ الدخول 14 يونيو/حزيران 2017):

https://www.youtube.com/watch?v=wfdO8BDchXM

27- مثال ذلك: عدم إيلائه اهتمامًا يليق به، بوصفه رئيس دولة، في مرتين متتاليتين، خلال عام 2017، لدى استقباله في مطار (أبو ظبي)؛ حيث استقبله في المرة الأولى وزير البيئة، واستقبله في الثانية رئيس جهاز الاستخبارات، وفي كلتا الحالتين دلالات لا تنم عن حُسن نية.

28- مثال ذلك: تغيير مسار رحلته إلى سقطرى، بعد منع هبوط الطائرة، التي كان على متنها، من قِبل متمردين موالين للإمارات في مطار عدن، في فبراير/شباط 2017.

29- يتمثل تقييد صلاحيات الرئيس بتشكيل لجنة عليا برئاسة اليمن وعضوية السعودية والإمارات؛ بذريعة رفع مستوى التنسيق والتكامل. أما التدخلات في الاختصاص، فمنها: فرض تعيين الداعية السلفي، هاني بن بريك، وزيرًا للدولة، وإقصاء محافظ عدن الأسبق، القيادي في حزب الإصلاح، نايف البكري.

30- Law, "What exactly is the UAE doing fighting a war in Yemen?", Op, Cit.

انتهى